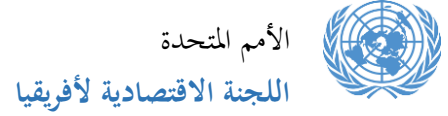


ECA/SRO-NA/ICSOE/39/3*
ECA/SRO-WA/ICSOE/27/3*
Distr.: General
21 August 2024



Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين
والخبراء لغرب أفريقيا
الدورة السابعة والعشرون

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا
اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين
والخبراء لشمال أفريقيا
الدورة التاسعة والثلاثون

الدورة المشتركة الثالثة

الرباط، ١٩-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت**

الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها شمال أفريقيا
وغربها مؤخرا: استعراض الموجزات دون الإقليمية

واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في شمال أفريقيا: الموجز دون الإقليمي ٢٠٢٣-٢٠٢٤

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية في يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤.
** ECA/SRO-NA/ICSOE/39/1-ECA/SRO-WA/ICSOE/27/1.



A.24-00896(A)

مقدمة

- ١- رغم التعافي في عام ٢٠٢١، ظل النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا في تراجع عامين متتاليين، حيث تباطأ من ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠٢٣. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض إنتاج النفط، والسياسات المتشددة، والأهم من ذلك، التحديات العديدة التي تواجه اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. وقد أدى النزاع المستمر بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا وتداعيات الحرب في السودان إلى انخفاض ملحوظ في النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية بشكل عام في عام ٢٠٢٣، وساهم في ذلك بشكل خاص انكماش بنسبة ٣٧,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان.^(١)
- ٢- وكان للكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات في ليبيا وزلزال المغرب، تأثير كبير على البنية التحتية البشرية والمادية. وقد أدى تأثير تغير المناخ، لا سيما الجفاف، إلى تفاقم التحديات أكثر، وهو ما قوض الجهود المبذولة للتحكم في التضخم. وقد واجه المغرب وتونس سنوات متتالية من قلة التساقطات المطرية، الأمر الذي يقوض الأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، أثار الصراع المستمر في قطاع غزة بشكل مباشر على مصر اقتصاديا، نظرا لقربها الجغرافي وعلاقتها التجارية التاريخية مع القطاع.
- ٣- وقبل هذه التوترات الجيوسياسية، كان شمال أفريقيا يواجه أصلا أعباء مالية كبيرة ناجمة عن الجائحة العالمية، التي أدت إلى زيادة مستويات الديون في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. فقد أدى النزاع بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى تعطيل سلاسل التوريد العالمية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، وتشديد شروط التمويل، وزيادة مواطن الضعف المتعلقة بالديون في العديد من بلدان شمال أفريقيا. ومع استعارة الحرب الأهلية، وقع السودان في دوامة ديون لا يمكن تحملها وأزمة متعددة الأوجه. وتواجه مصر وتونس صعوبات مالية حادة، بما في ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية، وتضاؤل احتياطات النقد الأجنبي، وتزايد الضغوط المالية، ما يدفع البلدين نحو مصاعب جمة تتعلق بالديون.
- ٤- ومع ذلك، فقد سجلت ليبيا تحسنا ملحوظا في السيولة وميزان المدفوعات، مستفيدة من زيادة إنتاج النفط واستقرار أسعار النفط العالمية في عام ٢٠٢٣. وبالإضافة إلى ذلك، حققت موريتانيا نتائج اقتصادية إيجابية، حيث استفادت صادراتها من خام الحديد والذهب من ارتفاع الطلب وارتفاع الأسعار العالمية في عام ٢٠٢٣.
- ٥- ولا تزال التوقعات الاقتصادية لشمال أفريقيا غير مؤكدة في عام ٢٠٢٤، مع استمرار الصراع في السودان واستمرار التوترات الجيوسياسية العالمية التي تمارس تأثيرا كبيرا. ويركز هذا التقرير على التوجهات الاجتماعية الاقتصادية التي ستميز الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ويتضمن دراسةً لتأثير تقلبات أسعار السلع الأولية والتشدد النقدي العالمي على اقتصادات شمال أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير لمحة عامة عن مؤشرات اجتماعية مختارة، مع التركيز على البطالة.

^(١) African Development Bank, *African Economic Outlook 2024: Driving Africa's Transformation – the Reform of the Global Financial Architecture* (Abidjan, 2024).

أولاً- أداء الاقتصاد الكلي وآفاقه

ألف- إمكانات نمو تقيدها النزاعات المستمرة

٦- ظل النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا في اتجاه تنازلي لفترتين متتاليتين وسيظل متقلبا في السنوات القادمة.^(٢)

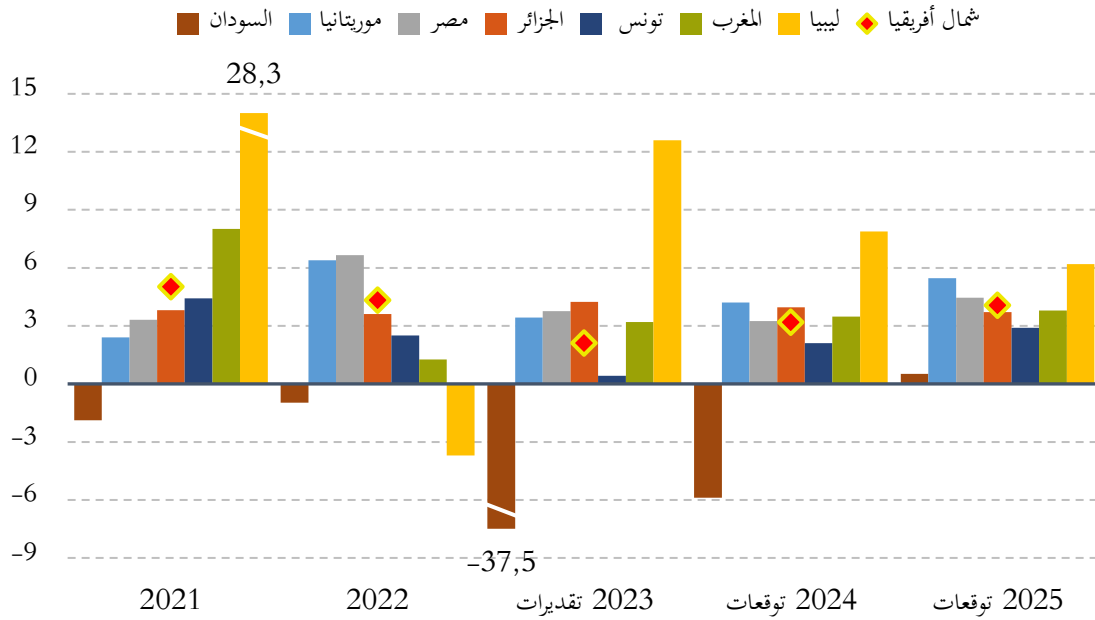
٧- وبعد تعاف قوي في عام ٢٠٢١ في أعقاب أزمة كورونا (كوفيد-١٩)، عندما ارتفع إلى ٥ في المائة، انخفض النمو الاقتصادي الحقيقي في شمال أفريقيا بنحو ٢,٩ نقطة مئوية بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣. وتباطأ النمو الاقتصادي من ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠٢٣، كما هو موضح في الشكل الأول. ولا يزال النزاع الدائر في السودان يزعزع استقرار النشاط الاقتصادي وتترتب عنه عواقب على المنطقة دون الإقليمية برمتها. وانخفضت تقديرات النمو لشمال أفريقيا باستثناء السودان من ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٣. وقد أسهمت عدة عوامل في تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك: الأثر المستمر للحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا؛ والصعوبات التي تواجهها سلاسل التوريد العالمية؛ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة؛ وضعف الطلب العالمي الذي يؤثر على الصادرات؛ والنزاع في السودان؛ والحرب في قطاع غزة؛ وآثار تغير المناخ على الزراعة وتوليد الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تفاقم التباطؤ بسبب الهشاشة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي وانخفاض أسعار الصرف.

^(٢) Unless otherwise indicated, the analysis in this section is based on African Development Bank, *African Economic Outlook* 2024, and African Development Bank, Statistical Data Portal, available at <https://dataportal.opendataforafrica.org/mhuiccf/african-economic-outlook-2024>.

الشكل الأول:

النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا، ٢٠٢١-٢٠٢٥

(كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي السنوي)



المصدر: ECA, based on African Development Bank, *African Economic Outlook 2024*. ملاحظة: تمت تجزئة العمود الذي يمثل معدلات النمو في ليبيا والسودان لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣ على التوالي.

٨- وباستثناء السودان، فقد انخفض معدل النمو في شمال أفريقيا من ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٤,١ في المائة في عام ٢٠٢٣. وتفاقم التباطؤ بسبب تشديد السياسات النقدية التي كانت تسعى للحد من التضخم. ومن المتوقع أن يرتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في شمال أفريقيا بنسبة ١,١ نقطة مئوية ليلبلغ ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٤، وذلك بفضل الانخفاض المتوقع في التدهور الاقتصادي في السودان وانتعاش النمو في مصر وموريتانيا. ومن المتوقع أن يستمر هذا التحسن النسبي في عام ٢٠٢٥، بمعدل نمو متوقع قدره ٤,١ في المائة. ورغم التوقعات الإيجابية لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية، من المتوقع أن يكون النمو في عام ٢٠٢٥ أقل من النمو المسجل في عام ٢٠٢٣ بسبب التأثير المستمر للعوامل المذكورة أعلاه. ورغم التنقيح التصاعدي لتنبؤات النمو في الأجل القريب، من المرجح أن يشكل النزاع الآخذ في التطور في السودان عبئا كبيرا على متوسط النمو في شمال أفريقيا.

٩- وفي عام ٢٠٢٣، تباين الأداء الاقتصادي لدول شمال أفريقيا بشكل كبير. فقد شهد السودان انكماشاً اقتصادياً حاداً بنسبة ٣٧,٥ في المائة، نتيجة للنزاع المستمر في البلاد، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع انكماش عام ٢٠٢٢ الذي لم يتعد نسبة ١ في المائة. وتباطأ النمو في موريتانيا من ٦,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك

أساسا إلى انخفاض الاستثمار العام وتباطؤ الصادرات. وفي مصر، انخفض النمو من ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٢٣، نتيجة للاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية والصراعات الإقليمية. وسجلت تونس نموا طفيفا بنسبة ٠,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣ مقارنة بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢، ما يعكس انخفاضا في الاستثمار والصادرات في ظل الأوضاع المالية المشددة. وعاشت ليبيا انتعاشا قويا بفضل نمو بلغ ١٦,٣ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣، مدفوعا بزيادة الإنتاج وارتفاع أسعار النفط، وذلك بعد ركود عام ٢٠٢٢. وكان هناك تسارع ملحوظ في المغرب، حيث بلغ النمو ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٣، مقارنة بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠٢٢، ويعزى ذلك إلى انتعاش الطلب المحلي والتساقطات المطرية المواتية. وأظهرت الجزائر قدرة على الحفاظ على النمو عند ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل ارتفاعا من ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢، مدفوعا بقطاع المحروقات، رغم تأثير التخفيضات في حصص إنتاج النفط التي أقرتها منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

١٠- وفي عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، من المتوقع أن يتعافى السودان بشكل كبير، مع تحسن بنسبة ٣١,٦ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٤، ليصل نموه إلى ٠,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥، رهنا بحل النزاعات الداخلية والتوترات الإقليمية. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط النمو في موريتانيا ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٤ وأن يتسارع إلى ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥، مدفوعا بإنتاج الغاز وزيادة الاستثمار. ومن المتوقع حدوث تعاف تدريجي في مصر، مع انتعاش النمو ليلعب ٤,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥ مدعوما بزيادة الاستثمار والاستهلاك والصادرات. ومن المتوقع أن يبلغ النمو ٢,١ في المائة في عام ٢٠٢٤ و٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢٥ في تونس نتيجة للإصلاحات الاقتصادية المتوقعة. ومن المنتظر أن يتراجع النمو في ليبيا إلى ٧,٩ في المائة في عام ٢٠٢٤ و٦,٢ في المائة في عام ٢٠٢٥، بسبب استمرار عدم الاستقرار السياسي. ومن المتوقع أن يشهد المغرب نموا مستقرا، حيث يُتَظَر أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٣,٨ في المائة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥. وفي الجزائر، من المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي إلى ٤ في المائة في عام ٢٠٢٤ و٣,٧ في المائة في عام ٢٠٢٥، مدفوعا بمبادرات الإنفاق العام في خضم تعديلات على حصص إنتاج النفط.

باء- تضخم مرتفع باستمرار

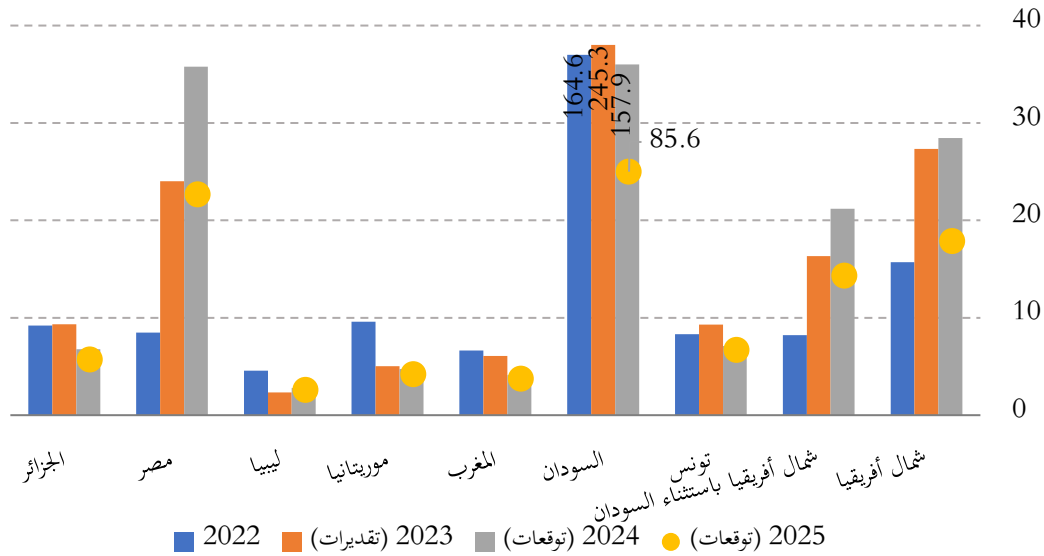
١١- لا يزال التضخم مرتفعا جدا ولا يزال يلقي بثقله على اقتصادات شمال أفريقيا، لا سيما بالنظر إلى استمرار صدمات الأسعار واستمرار الحرب في السودان.

١٢- وكما هو موضح في الشكل الثاني، ففي عام ٢٠٢٣ ارتفع متوسط تضخم أسعار الاستهلاك في شمال أفريقيا بنسبة ١١,٦ نقطة مئوية إلى ٢٧,٣ في المائة، مرتفعا من ١٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢٢، متأثرا إلى حد كبير بالضغوط التضخمية الشديدة في السودان. وباستثناء السودان، بلغ التضخم ١٦,٣ في المائة في عام ٢٠٢٣، مقارنة بنسبة ٨,٢ في المائة في عام ٢٠٢٢. ويعكس هذا الارتفاع زيادة أسعار الأغذية المحلية بسبب نقص الإمدادات الناجم عن الجفاف وانخفاض قيمة العملة مقابل دولار أمريكي قوي، الذي كان مدفوعا بارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. وخلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣

٢٠٢٣، اشتد التضخم في أربعة بلدان، وبلغ بشكل ملحوظ معدلات من رقمين في مصر والسودان. وفي عام ٢٠٢٤، من المتوقع أن يظل التضخم مرتفعا عند ٢٨,٤ في المائة (٢١,٢ في المائة باستثناء السودان)، مع توقع استمرار الضغط التصاعدي في مصر واستمرار ارتفاع المستويات المتوقعة في السودان، بسبب النزاع المستمر.

الشكل الثاني:

معدلات التضخم السنوية في شمال أفريقيا، ٢٠٢٢-٢٠٢٥ (نسبة مئوية)



المصدر: ECA, based on African Development Bank, *African Economic Outlook 2024*.

١٣- وفي عام ٢٠٢٣، تباين التضخم بين دول شمال أفريقيا وتأثر بالعوامل المحلية والعالمية. فقد واجه السودان تضخما حادا بلغ ٢٤٥,٣ في المائة، تفاقم بسبب النزاع المستمر وانخفاض قيمة العملة. وفي مصر، ارتفع التضخم إلى ٢٤,٠ في المائة، مدفوعا بالاضطرابات في سوق الحبوب العالمية، وأزمة الطاقة، وانخفاض قيمة الجنيه المصري. وشهدت الجزائر وتونس تضخما معتدلا بنسبة ٩,٣ في المائة. وسجل التضخم في موريتانيا والمغرب انخفاضا إلى ٥,٠ في المائة و ٦,١ في المائة على التوالي، حيث دعمهما تحسن الظروف الزراعية، رغم التحديات مثل الجفاف. وحافظت ليبيا على معدل تضخم منخفض عند ٢,٤ في المائة، مستفيدة من العرض المحلي المستقر والسياسات النقدية الحذرة.

١٤- وفي عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، من المتوقع أن ينخفض التضخم انخفاضا كبيرا في السودان إلى ١٥٧,٩ إلى ٨٥,٦ في المائة على التوالي، رهنا بالجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ومن المتوقع أن يظل التضخم مرتفعا في مصر عند ٣٥,٨ في المائة في عام ٢٠٢٤، ثم يتراجع إلى ٢٢,٧ في المائة في عام ٢٠٢٥، في حين يتوقع حدوث انخفاضات في تونس والجزائر إلى ٧,١ في المائة و ٦,٨ في المائة في عام ٢٠٢٤، ثم إلى ٦,٧ في المائة و ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢٥ على التوالي. ومن المتوقع أن يستقر التضخم في موريتانيا عند ٤,٧ و ٤,٢ في المائة في هذين العامين، ومن المتوقع أن ينخفض في المغرب إلى ٤,١

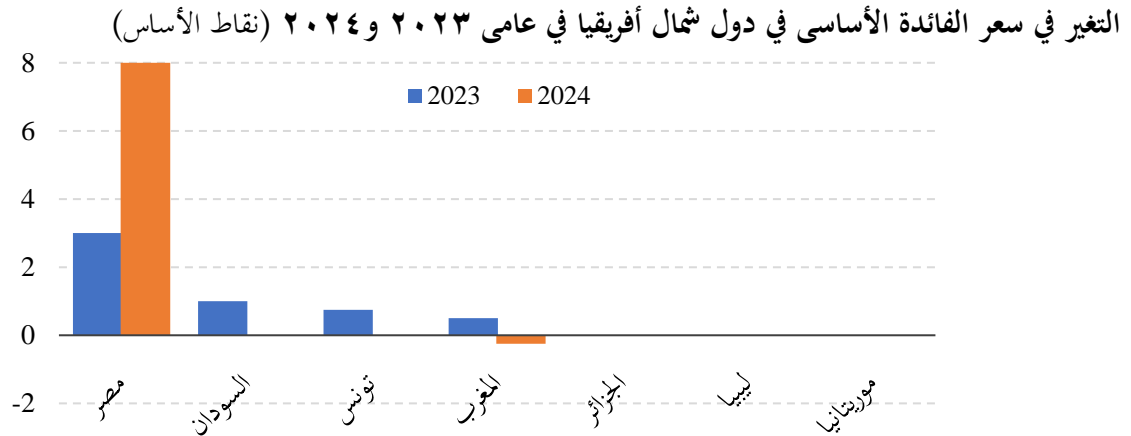
في المائة و٣,٨ في المائة على التوالي. كما أنه من المتوقع أن يستقر التضخم في ليبيا، عند حوالي ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٢٤ و٢,٦ في المائة في عام ٢٠٢٥، بفضل سياسات نقدية متسقة وظروف السوق العالمية.

جيم- السياسة النقدية

١٥- لا يزال النزاع الدائر بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا يشكل ضغطا كبيرا على الأوضاع المالية الدولية، وهو ما يؤدي إلى استمرار الضغوط التضخمية وانخفاض قيمة العملة في جميع أنحاء شمال أفريقيا، الأمر الذي يؤثر بدوره على خدمة الديون ويضعف اقتصادات المنطقة دون الإقليمية. وترد هذه التأثيرات في الشكلين الثالث والرابع.

١٦- وقد رفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة الرئيسي بمقدار ٣ نقاط مئوية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، ليصل إلى ١٩,٢٥ في المائة بحلول نهاية العام. وفي سياق ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه المصري، ارتفع المعدل مرة أخرى إلى ٢٧,٢٥ في المائة بحلول أيار/مايو ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ٨ نقاط مئوية، وهو ما يؤكد حدة الأزمة الاقتصادية في البلاد. وانخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة ٥٩,٦٧ في المائة مقابل الدولار في عام ٢٠٢٣. أما في السودان، وبعد تقلبات عام ٢٠٢٢، ارتفع سعر الفائدة الأساسي بصورة طفيفة، وذلك بنسبة نقطة مئوية واحدة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠٢٣، واستقر عند ٢٧,٣٠ في المائة. ولا يزال الوضع في البلد شديد التقلب، بسبب النزاع الداخلي المستمر، مع انخفاض قيمة الجنيه السوداني انخفاضاً حاداً، وفقدان ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من قيمته، واستمرار ارتفاع التضخم.

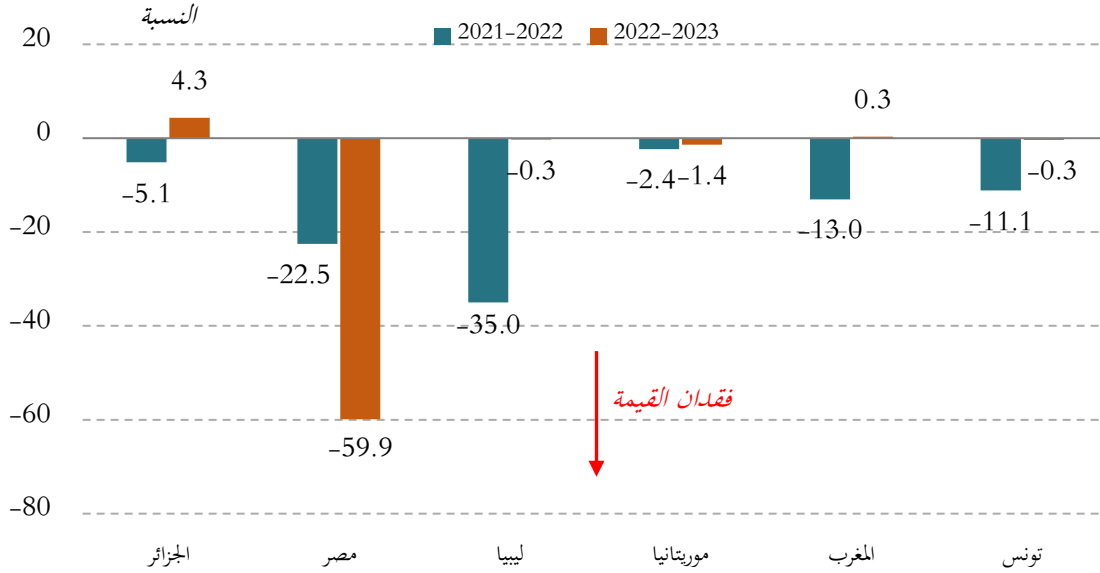
الشكل الثالث:



المصدر: 2023 data from Focus Economics, policy interest rate data, available at <https://www.focus-economics.com/economic-indicator/policy-interest-rate/>; 2024 data from Trading Economics, available at <https://tradingeconomics.com/>.

الشكل الرابع:

التغير في أسعار صرف العملات الوطنية بدولار الولايات المتحدة خلال الفترتين ٢٠٢١-٢٠٢٢ و ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (نسبة مئوية)



المصدر: ECA, based on African Development Bank socioeconomic database, available at <https://dataportal.opendataforafrica.org/nbyenxf/afdb-socio-economic-database-1960-2022>

١٧- وفي تونس، ارتفع سعر الفائدة الرئيسي بشكل طفيف، من ٧,٢٥ في المائة في نهاية عام ٢٠٢٢ إلى ٨ في المائة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، وظل دون تغيير طوال الفترة المتبقية من العام. ورغم التحديات من قبيل قلة هطول الأمطار، تمت إدارة التضخم بشكل فعال، وانخفضت قيمة العملة المحلية بنسبة ٠,٣٢ في المائة فقط مقابل الدولار خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وفي المغرب، ارتفع سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي ارتفاعا طفيفا بـ ٠,٥ نقطة مئوية في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، ليصل إلى ٣ في المائة بحلول أيار/مايو. وإقرار بانخفاض مستويات التضخم في عام ٢٠٢٣ وارتفاع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار بنسبة ٠,٣ في المائة، قام البنك المركزي لاحقا بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بمقدار ٠,٢٥ نقطة مئوية إلى ٢,٧٥ في المائة في حزيران/يونية ٢٠٢٤.

١٨- وأبقت البنوك المركزية في الجزائر وليبيا وموريتانيا على أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير طوال عام ٢٠٢٣، بهدف تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي في بلدانها. وفي عام ٢٠٢٣، انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة ٤,٣ في المائة مقابل الدولار، وانخفضت قيمة الدينار الليبي بنسبة ٠,٢٨ في المائة، والأوقية الموريتانية بنسبة ١,٤ في المائة، ما يعكس انخفاضا مستقرا أو طفيفا في قيمة العملة.

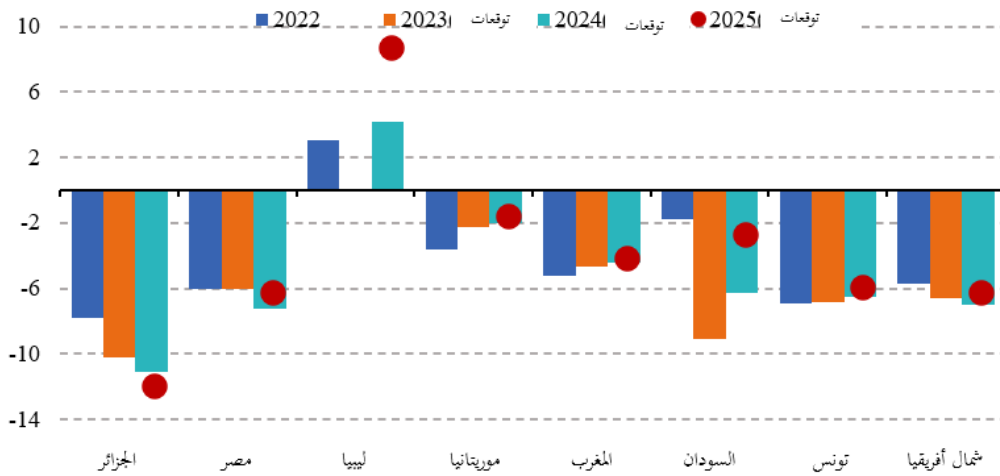
دال - اتساع العجز المالي

١٩ - اتسع العجز المالي في عام ٢٠٢٣ في شمال أفريقيا، نظرا لاستمرار الصدمات، لكنه لا يزال أقل من التدهور الذي لوحظ في أعقاب أزمة كوفيد-١٩.

٢٠ - وكما هو مبين في الشكل الخامس، فقد اتسع متوسط العجز المالي في شمال أفريقيا بـ٠,٩ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣، حيث ارتفع من ٥,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ إلى ٦,٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ومع استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي، التي تفاقمت بسبب الأزمات في مصر والسودان وتونس، من المتوقع حدوث زيادة أخرى في العجز المالي في شمال أفريقيا ليلعب ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، قبل أن ينخفض بشكل طفيف إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٢٥. وتشير التوقعات إلى عجز أعلى مقارنة بمستويات عام ٢٠٢٢، ما يعكس الضغوط المالية المستمرة وعدم الاستقرار الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

الشكل الخامس:

الأرصدة المالية في شمال أفريقيا، ٢٠٢٢-٢٠٢٥ (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: ECA, based on African Development Bank, *African Economic Outlook 2024*, and African Development Bank, Statistical Data Portal.

٢١ - وفي عام ٢٠٢٣، واجهت بلدان شمال أفريقيا تحديات مالية كبيرة متأثرة بعوامل داخلية وخارجية. واتسع العجز المالي في الجزائر إلى ١٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعا بزيادة الإنفاق على أجور الخدمة المدنية والمعاشات التقاعدية، رغم النمو المتواضع في الإيرادات والانخفاض الطفيف في إيرادات الجباية النفطية. وشهد السودان تدهورا حادا في وضعه المالي، حيث ارتفع العجز إلى ٩,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من ١,٧ في المائة في عام ٢٠٢٢، وسط انخفاض الإيرادات الضريبية وارتفاع التضخم، بسبب النزاع المستمر في البلاد. وتمكنت تونس من تثبيت عجزها المالي عند ٦,٨ في المائة من الناتج

المحلي الإجمالي رغم الصدمات الاقتصادية، ولكن لا تزال هناك مخاطر ناجمة عن الإنفاق الكبير للقطاع العام والدعم الاستهلاكي. وحافظت ليبيا على فائض مالي متواضع بنسبة ٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠٢٢، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وإعطاء الأولوية للنفقات الجارية على الاستثمارات العامة. وفي المقابل، قلصت موريتانيا عجزها المالي إلى ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان يبلغ ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢، ودعمها في ذلك ارتفاع الإيرادات الضريبية وانخفاض الإنفاق الاستثماري وسط حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي. وقلص المغرب عجزه المالي إلى ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كان يبلغ ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٢٢، من خلال الإدارة الفعالة للإيرادات وإدخال تعديلات على الدعم، مستفيدا من جهود الانتعاش الاقتصادي. واستقر العجز المالي في مصر عند ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع تحسن طفيف مقارنة بالعام السابق، حيث ساعدت على ذلك زيادة الإيرادات الضريبية وارتفاع الفائض الأولي، ولكن لا تزال ثمة تحديات ناجمة عن ارتفاع مدفوعات خدمة الدين والضغط التضخمية.

٢٢- وتختلف توقعات الرصيد المالي من بلد لآخر في شمال أفريقيا في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥. ففي الجزائر، من المتوقع أن يزداد اتساع العجز المالي ليلعب ١١,١ في المائة في عام ٢٠٢٤ و ١٢ في المائة في عام ٢٠٢٥، مدفوعا بالانخفاضات المحتملة في إيرادات المحروقات واستقرار أسعار النفط وتخفيضات إنتاج أوبك. وفي السودان، من المتوقع أن يتقلص العجز المالي تدريجيا إلى ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٢٤ و ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٢٥، رهنا بتحسين الظروف الاقتصادية وجهود تحقيق الاستقرار في خضم التحديات السياسية والاقتصادية المستمرة. ومن المتوقع حدوث انخفاض في العجز المالي في تونس إلى ٦,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ و ٦,٠ في المائة في عام ٢٠٢٥، مع التركيز على تدابير ضبط أوضاع المالية العامة رغم الضغوط المستمرة من أجور القطاع العام والإعانات. ومن المتوقع تحقيق فائض مالي بنسبة ٤,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤ و ٨,٧ في المائة في عام ٢٠٢٥ في ليبيا، بفضل الزيادات المتوقعة في عائدات المحروقات بعد استقرار أسعار النفط العالمية وإنتاجها. وفي موريتانيا، من المتوقع أن يتحسن العجز المالي إلى ٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ و ١,٦ في المائة في عام ٢٠٢٥، مستفيدا من تعزيز تدفقات الإيرادات وإدارة منضبطة للإنفاق. ومن المتوقع حدوث تخفيضات تدريجية في العجز المالي للمغرب إلى ٤,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤ و ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٢٥، بدعم من الجهود الجارية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والسياسات المالية الحذرة. وتواجه مصر تحديات مستمرة، حيث من المتوقع أن يستقر العجز المالي عند المستويات الحالية في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، وسط الجهود الجارية لإدارة التزامات خدمة الدين والضغط التضخمية.

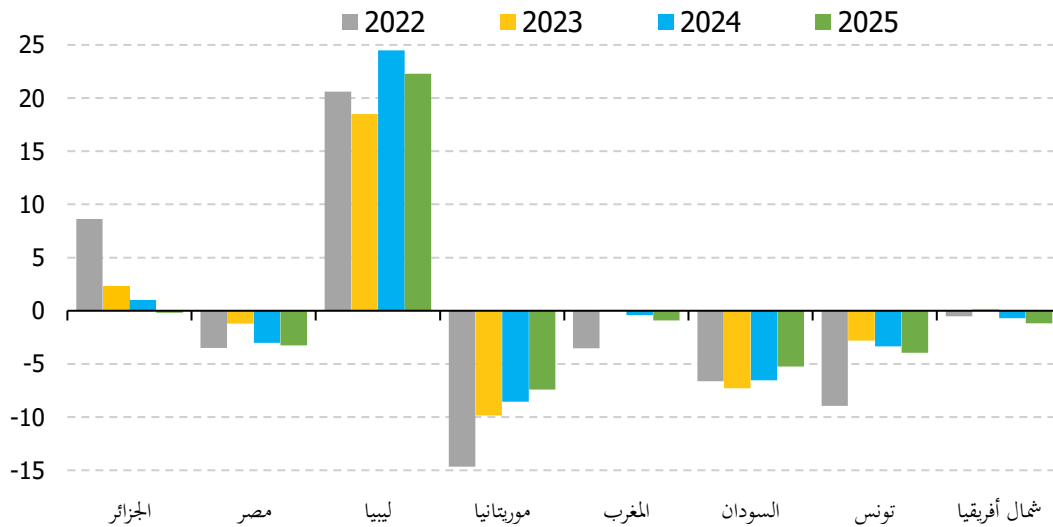
هاء- فائض خارجي ملحوظ مع استمرار عدم اليقين

٢٣- سجلت شمال أفريقيا فائضا خارجيا في عام ٢٠٢٣، ولكن أوجه عدم اليقين لا تزال قائمة بسبب انخفاض الطلب العالمي، واستقرار تخفيضات إنتاج النفط، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة التي تؤثر على مستوردي السلع الأولية. ومن المتوقع أن يؤدي تراجع أسعار الطاقة إلى خفض عائدات النفط للبلدان المصدرة للنفط، مثل الجزائر ومصر، ما يشكل مخاطر على أوضاعها المالية.

٢٤- وتشير التقديرات إلى أن الحساب الجاري للمنطقة دون الإقليمية حقق فائضا بنسبة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل تحولا عن العجز المقدر بنسبة ٠,٥ في المائة المسجل في العام السابق. ويعود هذا الفائض إلى المكاسب التي تحققت من صافي صادرات النفط في الجزائر وليبيا، والتدابير التصحيحية الرامية إلى استعادة موازين المدفوعات الخارجية في أعقاب الانكماش الحادة خلال ذروة جائحة كوفيد-١٩ والحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا. ورغم التحسن الذي طرأ في عام ٢٠٢٣ على العجز في حسابات المدفوعات الجارية في أربعة من البلدان السبعة في المنطقة دون الإقليمية - مصر وموريتانيا والمغرب وتونس - حقق شمال أفريقيا فائضا خارجيا بنسبة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن ينخفض إلى عجز بنسبة ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٢٤ و١,٢ في المائة في عام ٢٠٢٥ على التوالي. وينبع العجز من استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي، والحرب التي طال أمدها بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والأزمات في بلدان محددة في المنطقة دون الإقليمية، واتجاهات أسعار النفط نحو الهبوط، التي تؤثر على عدة بلدان تعتمد على صادرات النفط. ويبين الشكل السادس التوجهات في الحسابات الجارية للبلدان.

الشكل السادس:

الحسابات الجارية في شمال أفريقيا، ٢٠٢٢-٢٠٢٥ (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: ECA, based on African Development Bank, *African Economic Outlook 2024*, and African Development Bank, Statistical Data Portal.

٢٥- وفي عام ٢٠٢٣، حافظت ليبيا على وضع خارجي قوي، رغم انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي انخفاضاً طفيفاً من ٢٠,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ١٨,٥ في المائة، متأثرة في المقام الأول بانخفاض أسعار النفط. وانخفض فائض الحساب الجاري في الجزائر إلى ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢، ما يعكس انخفاض حجم صادرات المحروقات. وتحسّن الحساب الجاري في المغرب تحسناً طفيفاً ليصل إلى فائض قدره ٠,١ في المائة من الناتج المحلي

الإجمالي، مستفيدا من زيادة السياحة والتحويلات المالية.^(٣) وأحرزت تونس تقدما في خفض عجز الحساب الجاري بنسبة ٦,١ نقطة مئوية، بفضل انخفاض الواردات وصادراتٍ قادرة على الصمود. وتقلص العجز في موريتانيا إلى ٩,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب ارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض الواردات. وفي مصر، تحسن العجز إلى ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بدعم من السياحة وإيرادات قناة السويس. ويواجه السودان تحديات تتمثل في اتساع عجز الحساب الجاري بنسبة ٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي تفاقم بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي يؤثر على الصادرات.

٢٦- وفي عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، تتوقع ليبيا تعزيز الوضع الخارجي بنسبة ٢٤,٥ و٢٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، بفضل استقرار أسعار النفط وزيادة الإنتاج. وتتوقع الجزائر فائضا بنسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، لكنها تتوقع عجزا طفيفا بنسبة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٥ مع استمرار تحديات التصدير. ومن المتوقع أن يواجه المغرب وتونس عجزا متزايدا، بسبب اختلالات التوازن التجاري والضغط الخارجي. وتسعى موريتانيا إلى مواصلة تحسين عجزها إلى ٨,٥ في المائة و٧,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، مدعومة بإنتاج الغاز الجديد واستقرار أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن يرتفع العجز في مصر إلى ٣ في المائة في عام ٢٠٢٤ و٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٥، متأثرا بالأزمات الإقليمية التي تؤثر على التجارة. ويتوقع السودان حدوث تحسن تدريجي، مع تقلص العجز إلى ٦,٥ في المائة و٥,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، رهنا باستقرار الأوضاع السياسية وجهود الانتعاش الاقتصادي العالمي. وتسلط التوقعات الضوء على التحديات والفرص الاقتصادية المتنوعة في بلدان شمال أفريقيا، والتي تشكل من خلال الاعتماد على السلع الأساسية والسياحة ومتغيرات التجارة الخارجية.

واو- القلق الناجم عن متغيرات الديون السيادية

٢٧- لا تزال متغيرات الديون السيادية الإجمالية مدعاة للقلق في العديد من بلدان شمال أفريقيا، نظرا لاستمرار أوجه الضعف في المنطقة دون الإقليمية.^(٤)

٢٨- فقد ارتفع إجمالي الدين في شمال أفريقيا بنسبة ٨,٨ نقطة مئوية في عام ٢٠٢٣، من ٧٩,٧ إلى ٨٨,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعكس هذه الزيادة التوسع في الإنفاق المالي الذي يهدف إلى تخفيف الصدمات الاقتصادية، التي تفاقمت بسبب التوترات الجيوسياسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. ومن المتوقع حدوث انخفاض تدريجي في متوسط نسبة الدين في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، حيث تشير التوقعات إلى انخفاض ٨٥,٣ في المائة و٧٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. ويتوقف هذا التحسن على تحسن الظروف الاقتصادية المحلية، بما في ذلك انخفاض العجز المالي،

^(٣) African Development Bank, Statistical Data Portal.

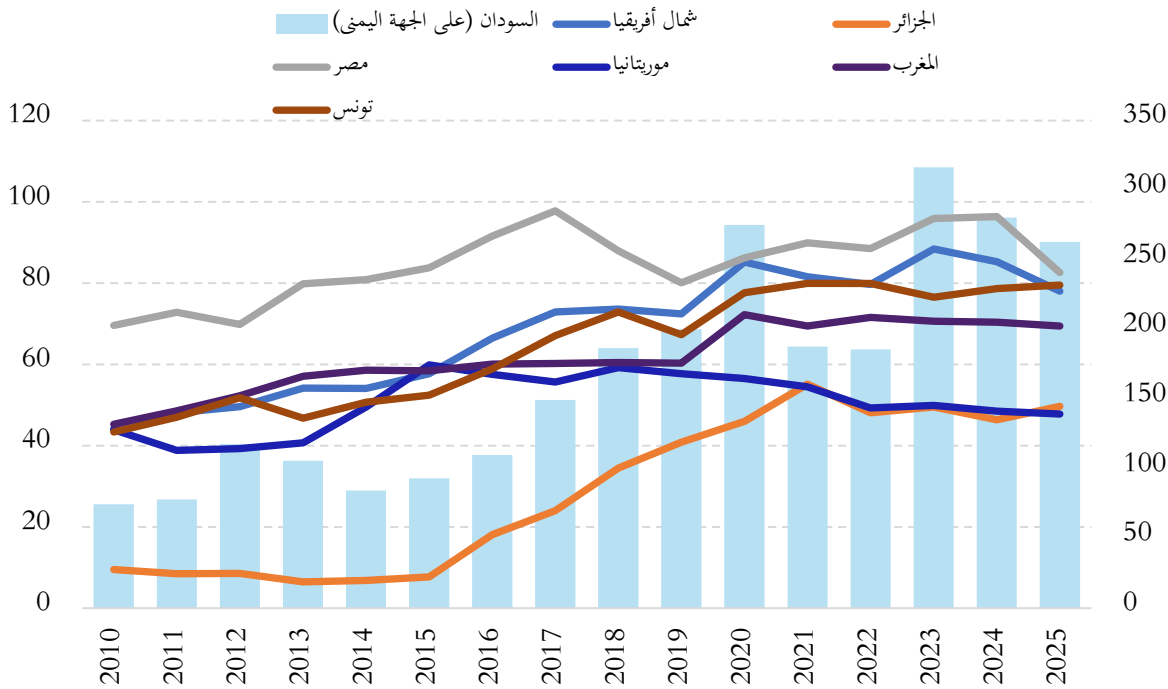
^(٤) ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن التحليل في هذا القسم يعتمد على:

Unless otherwise indicated, the analysis in this section is based on International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, April 2024 Edition, available at www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2024/April (accessed on 17 May 2024), and International Monetary Fund, IMF Datamapper, “General government gross debt”, 2024, available at https://www.imf.org/external/datamapper/GGXWDG_NGDP@WEO/DZA/EGY/MAR/MUS/SDN/TUN

واستقرار أوجه عدم اليقين الاقتصادية الدولية. وستظل ديناميات الديون في المنطقة دون الإقليمية، كما هو موضح في الشكل السابع، متقلبة إلى أن يتم حل الصراع في السودان، وتخفيف حدة التوترات الدولية، وإدارة تكاليف خدمة الديون المرتفعة الناجمة عن انخفاض أسعار الصرف، ومعالجة مخاطر إعادة التمويل.

الشكل السابع:

ديناميات الديون في شمال أفريقيا، ٢٠١٠-٢٠٢٥ (كنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: ECA, based on International Monetary Fund, World Economic Outlook Database.

ملاحظة: الأرقام الخاصة بالسودان، وهي أعلى بكثير من أرقام البلدان الأخرى، معروضة في الرسم البياني الشريطي على المقياس المضغوط الوارد على الجهة اليمنى.

٢٩- وارتفع إجمالي الديون السيادية في السودان، الذي يعاني من أزمة اقتصادية طويلة الأمد تفاقت بسبب الصراع الداخلي، بنسبة ٧٠ في المائة في عام ٢٠٢٣، حيث ارتفع بشكل حاد من ١٨٥,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ إلى ٣١٦,٥ في المائة. ورغم التوقعات بحدوث تباطؤ في معدلات النمو بحلول عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، لا يزال إجمالي الدين العام في السودان مرتفعاً بشكل مثير للقلق، حيث يقدر بنسبة ٢٨٠,٣ في المائة في ٢٦٢,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذين العامين على التوالي. وشهدت مصر زيادة قدرها ٧,٤ نقطة مئوية في ديونها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التحديات الاقتصادية التي تفاقت بسبب انخفاض قيمة الجنيه المصري. ومن المتوقع أن يرتفع مستوى الدين أكثر إلى ٩٦,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤، قبل أن ينخفض قليلاً.

إلى ٨٢,٩ في المائة في عام ٢٠٢٥. وعلى العكس من ذلك، انخفض إجمالي الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بشكل متواضع، من ٧٩,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٧٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣. ولا يزال عبء الديون كبيراً، حيث تم تخصيص حوالي ٢,٨ مليار دولار لخدمة الدين في عام ٢٠٢٣، ويُتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى ٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، ما يجعل القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل أمراً صعباً.^(٥) ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الدين في تونس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع إلى ٧٨,٦ في المائة في عام ٢٠٢٤ و٧٩,٥ في المائة في عام ٢٠٢٥. وارتفع إجمالي الدين العام في الجزائر، الذي يغلب عليه الطابع المحلي، بشكل طفيف بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، من ٤٨,١ إلى ٤٩,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣. ولا تزال التوقعات في البلاد مستقرة، لكن من المتوقع أن يؤثر تفاقم العجز المالي على مستويات الدين، التي يُتوقع أن تصل إلى ٤٩,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٥. وزاد الدين العام في موريتانيا بشكل طفيف، من ٤٩,٢ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ٤٩,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣، وظل معتدلاً وفقاً لتصنيفات صندوق النقد الدولي اعتباراً من آذار/مارس ٢٠٢٤.^(٦) ومن المتوقع أن يستقر مستوى الدين عند متوسط ٤٨,١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وفي المغرب، بعد زيادة كبيرة في عام ٢٠٢٠ نتيجة لجائحة كوفيد-١٩، استقر إجمالي الدين العام عند حوالي ٧٠ في المائة، حيث انخفض من ٧١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢ إلى ٧٠,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣. ومن المقرر أن يستمر هذا الاتجاه مع مستويات الدين المتوقعة بنسبة ٧٠,٤ في المائة في عام ٢٠٢٤ و٦٩,٤ في المائة في عام ٢٠٢٥.

ثانياً- توجهات اجتماعية مختارة

٣٠- من التحديات الأساسية التي يواجهها شمال أفريقيا ارتفاع معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، ارتفع إجمالي معدل البطالة إلى ١١,٣ في المائة في عام ٢٠٢٣ من ١٠,٩ في المائة في عام ٢٠٢٢.^(٧) ورغم التقلبات السنوية، كان هناك انخفاض طفيف في البطالة الإجمالية في معظم بلدان شمال أفريقيا من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٣، وهو ما يقترب من المستويات المسجلة قبل جائحة كوفيد-١٩.

٣١- ولا تزال البطالة في صفوف الشباب مشكلة رئيسية في شمال أفريقيا، كما هو مبين في الشكل الثامن، حيث تتجاوز المعدلات ٢٠ في المائة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، ما يبرز التحديات التي تواجه إدماج الشباب في سوق العمل.^(٨) وفي مصر، انخفضت بطالة الشباب من ٢٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ١٥,٦ في المائة في عام ٢٠٢٣، ما يشير إلى الفعالية

^(٥) International Crisis Group, "Tunisia's challenge: avoiding default and preserving peace", Report No. 243 (Tunis; Brussels, 2023).

^(٦) International Monetary Fund, "Islamic Republic of Mauritania: first reviews under the arrangements under the Extended Credit Facility and the Extended Fund Facility, requests for modification of performance criteria and a waiver of nonobservance of performance criterion, and request for an arrangement under the Resilience and Sustainability Facility", IMF eLibrary, vol. 2023, No. 444 (Washington, D.C., 2023)

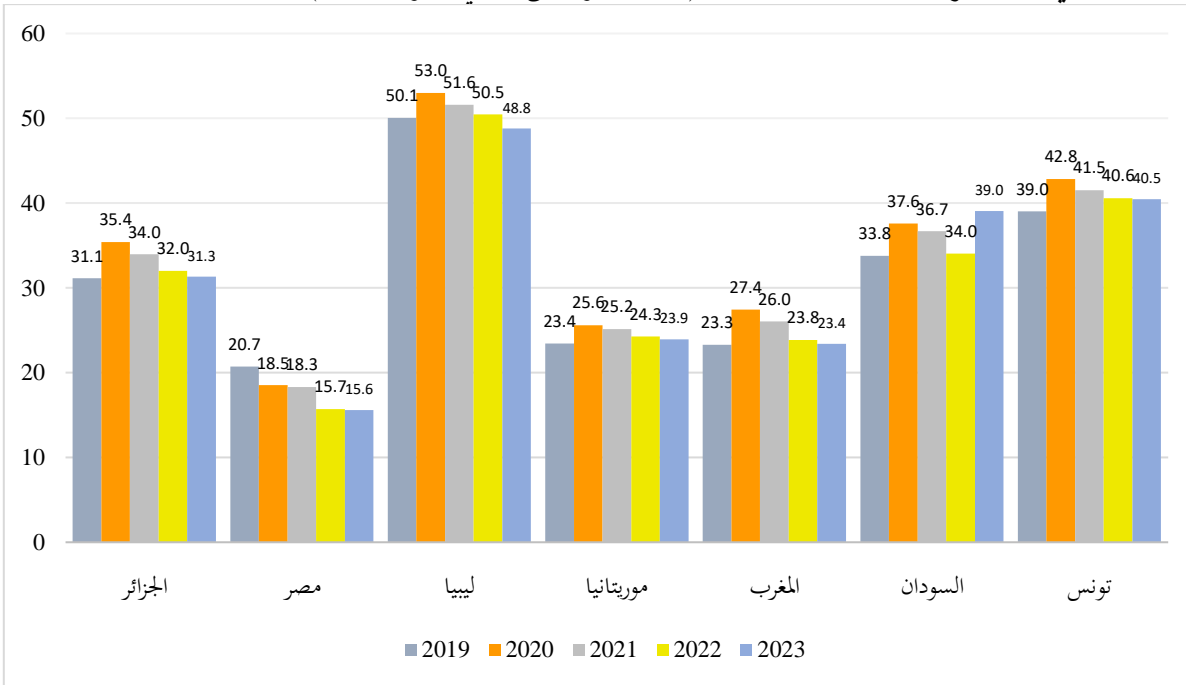
^(٧) International Labour Organization, *World Employment and Social Outlook Trends 2024* (Geneva, 2024).

^(٨) Ibid.

المحتملة لسياسات تشغيل الشباب والانتعاش الاقتصادي. وفي المغرب، بلغ مستوى بطالة الشباب ذروته عند ٢٧,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠ وانخفض إلى ٢٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢٣. ورغم هذا الانخفاض الواعد، إلا أن مستوى بطالة الشباب لا يزال مرتفعاً، ما يشير إلى وجود تحديات اقتصادية وسياسية مستمرة. ومن عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢٣، ارتفعت البطالة بين الشباب في موريتانيا والسودان وتونس، من ٢٣,٤ و ٣٣,٨ و ٣٩ إلى ٢٣,٩ و ٣٩ و ٤٠,٥ في المائة على التوالي، ما يشير إلى تدهور الظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار الذي يؤثر على فرص عمل الشباب.^(٩)

الشكل الثامن:

معدل البطالة بين الشباب في شمال أفريقيا، ٢٠١٩-٢٠٢٣ (النسبة المئوية من إجمالي القوى العاملة)



المصدر: ECA, based on data from the International Labour Organization, ILO Modelled Estimates (ILOEST) Database.

٣٢- وفي ما يتعلق بالسياسات والإصلاحات الاقتصادية، قد تعكس الاتجاهات المتفاوتة في معدلات البطالة في بلدان شمال أفريقيا مختلف السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي قام بها كل بلد. فعلى سبيل المثال، كان هناك انخفاض أكبر في معدلات البطالة في مصر، ما يشير إلى أن سياسات البلاد الاقتصادية ومبادراتها في سوق العمل كانت فعالة. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي بشكل أكبر، مثل ليبيا والسودان، تميل إلى أن تشهد معدلات

^(٩) International Labour Organization, ILO Modelled Estimates (ILOEST) Database, available at ilostat.ilo.org/data (accessed 18 June 2024), and World Bank, "World Development Indicators", DataBank, available at <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#> (accessed on 22 May 2024).

بطالة أعلى وأكثر تقلبا، ما يؤكد التأثير الكبير للظروف السياسية على الاستقرار الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وتُعد الإصلاحات الاقتصادية المستدامة والاستقرار السياسي وتحسين الحكم أمورا حاسمة لمعالجة البطالة على المدى الطويل، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب.

ثالثا- خاتمة وتوصيات في مجال السياسة العامة

٣٣- لقد أدى النزاع المستمر بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى سَنَة ثانية على التوالي من عدم اليقين الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وفي شمال أفريقيا، تفاقمت حالة عدم اليقين بسبب الحروب المستمرة التي اندلعت في عام ٢٠٢٣ في السودان وقطاع غزة. وتتميز الحالة في السودان بأزمة إنسانية متفاقمة وأضرار كبيرة في البنية التحتية، وأدت إلى انكماش بنسبة ٣٧,٥ في المائة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلاد في عام ٢٠٢٣. وتبقى مصر على وجه الخصوص عرضة للاضطرابات في منطقة البحر الأحمر. وعلاوة على ذلك، هناك توقعات بأن ترتفع أسعار الغذاء العالمية، الأمر الذي قد يُطيل أمد سياسات التشديد الكمي التي بدأتها البلدان المتقدمة في عام ٢٠٢٢. وتنطوي هذه السياسات على خفض المعروض النقدي وزيادة أسعار الفائدة، الذي سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض لدى بلدان شمال أفريقيا ومحدودية الوصول إلى الأسواق المالية، ما سيهدد قدرتها على تحمل الديون والتعافي من الجائحة.

٣٤- وقد انخفض النمو الاقتصادي في شمال أفريقيا على مدى فترتين متتاليتين. ومن بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، في عام ٢٠٢٣، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقط في الجزائر وليبيا والمغرب. غير أنه من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي داخل المنطقة دون الإقليمية إلى معدل ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٤، من ٢,١ في المائة المسجلة في عام ٢٠٢٣، ويعزى ذلك إلى التحسن المحتمل في الحالة السياسية في السودان والتوقعات الاقتصادية العالمية والإقليمية المواتية. ومع ذلك، استمر ارتفاع معدل التضخم في شمال أفريقيا، وانعكست الضغوط التضخمية على الواردات الغذائية والسياسات المالية والنقدية التيسيرية في الجزائر وتحسنت في نقص النقد الأجنبي في مصر. ويشهد السودان بشكل خاص مستويات عالية من التضخم، ولا يزال انعدام الأمن الغذائي مصدر قلق كبير.

٣٥- وقد تم العدول عن تشديد السياسة النقدية على نطاق واسع في المنطقة دون الإقليمية. ففي عام ٢٠٢٣، نفذ البنكان المركزيان في مصر والسودان فقط سياسات نقدية تقييدية من خلال رفع أسعار الفائدة الرئيسية لمكافحة التضخم واستقرار عملتيهما. ومع أن شمال أفريقيا سجل فائضا خارجيا في عام ٢٠٢٣، إلا أن مواطن الضعف الخارجية لا تزال مرتفعة.

٣٦- ولذلك فمن الأهمية بمكان تقديم عدد من التوصيات في مجال السياسات في هذا الصدد، نظرا لعدم اليقين الذي يوشك أن ينشأ عن التقاء الأزمات وأوجه الضعف الموجودة من قبل. غير أن إمكانية تطبيقها تتوقف على السمات المحددة لمشهد الاقتصاد الكلي في كل بلد والتحديات التي يطرحها التضخم. وفي جميع أنحاء شمال أفريقيا، ينبغي للبلدان أن تسعى إلى:

(أ) تعزيز قدرتها على الصمود من خلال ضبط وضعها المالي وما يتعلق بالميزانية لخفض مستويات الدين في عملية تدريجية ينبغي أن تُدعم بتعبئة تمويل إضافي وتنفيذ إصلاحات ضريبية وإعادة هيكلة نظم الإعانات؛

(ب) إحراز تقدم كاف في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية للتغلب على أوجه الضعف الهيكلي التي طال أمدها، مثل استمرار ارتفاع معدلات البطالة، وضعف نمو الإنتاجية، وتدخّل الدولة الكبير في الاقتصاد، والاعتماد الشديد على السلع الأساسية، من أجل تحقيق آفاق نمو متوسطة الأجل.

٣٧- على الصعيد الوطني:

(أ) ينبغي للجزائر زيادة استثمارات القطاع الخاص خارج المحروقات؛

(ب) ينبغي لمصر أن تحافظ على نظام من سعر الصرف وإطار موثوق به لاستهداف التضخم، من أجل استعادة الثقة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛

(ج) ينبغي للبيبا أن تتصدى للضغوط الكامنة على سعر الصرف، وأن تتجنب الإنفاق المسائر للتقلبات الدورية، وأن تضمن مرونة الاقتصاد الكلي؛

(د) على موريتانيا تحسين كفاءة الإنفاق العام، وإشراك القطاع الخاص في استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز النمو القوي والمستدام والشامل؛

(هـ) ينبغي للمغرب مواصلة ضبط وضعه المالي، في سبيل خفض العجز المالي والحفاظ على نسبة الدين العام على مسار مستدام؛

(و) ينبغي للسودان العمل على عودة السلام ودعم الجهود الرامية إلى إعادة بناء وإصلاح الهياكل الأساسية التي دمرتها الصراعات؛

(ز) ينبغي لتونس زيادة التمويل الخارجي بشكل كبير، نظرا لارتفاع جدول سداد ديونها، ومعالجة الاختلالات المالية حتى تصبح السياسة النقدية أداة أكثر فعالية لتثبيت التضخم، وعلى نطاق أوسع، الحفاظ على استقلال البنك المركزي وميزانيته العامة.